مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة العاشرة – العدد 23 – أبريل 2026م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
28 مارس 2026	29 أبريل 2026	17 يونيو 2026

إيران ومضيق هرمز كأداة تأثير في حرب غير متكافئة: فرص الردع ومعضلة الاستدامة

د. محمـــود حمـــدي أبـــو القاســـم

باحث بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ومدير تحرير مجلة الدراسات الإيرانية

مستخلص

تتنـاول هـذه الورقـة صعـود ورقـة مضيـق هرمـز، كأداة للتـأثير في الصـراع الراهـن بين الولايـات المتحـدة وإيـران؛ إذ أعطـى الهجـوم الأمريكـي علـى إيـران ومحاولـة إسـقاط النظـام، الضـوء الأخضـر لتعطيـل حركـة الملاحـة عبر المضيـق، وقـد كان لهـذه الإستراتيجيـة دور فعـال في التـأثير على مسـار الحـرب؛ وذلـك نظـرًا لحجـم الضـرر العـالمي، لا سـيَّما مـا يتعلـق بتهديـد أمـن الطاقـة وإمـدادات بعـض السـلع الإستراتيجيـة ومجمـل الاقتصـاد العـالمي، ومـع أن هـذه الإستراتيجيـة أثبتـت فاعليتهـا في تـوفير أداة ردع لإيـران، ومنحهـا ورقـة تفـاوض حـدّت مـن خسـائرها علـى طاولـة المفاوضـات، غير أن الرهـان علـى المضيـق كأصـل إستراتـيجي إيـراني مسـتدام يمكـن التعويـل عليـه في المسـتقبل، مسـألة محفوفـة بالمخاطـر وتواجـه تحديـات كـبيرة، وذلـك بالنظـر إلى القيـود القانونيـة والنظاميـة وهيـكل القـوة العـالمي المناهـض لمثـل هـذا النهـج. لمعالجـة هـذه القضيـة، سـوف تتطـرق الدراسـة لأهميـة المضيـق في سياسـة إيـران الإقليميـة، وكيفيـة توظيفـه في إطـار الحـرب الراهنـة مـع الولايـات المتحـدة وإسـرائيل، ومـا حققتـه إيـران مـن مكتسـبات ومـا تواجهـه مـن تحديـات.

الكلمات المفتاحية: الحـرب الأمريكيـة–الإيرانيـة، مضيـق هرمـز، الإسـتراتيجيـة الإيرانيـة، الحـروب غيـر المتكافئـة، الـردع، الشـرق الأوسـط، الخليـج العـربي، المفاوضـات النوويـة.

مقدمة

كشفت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، عن أهمية مضيق هرمز في التأثير على الصراع؛ حيث منح إيران ورقة غاية في الأهمية، بفضلها حوّلت مسار الحرب وأهدافها. ولطالما كان المضيق أداة فاعلة في المواجهة غير المتماثلة مع الولايات المتحدة على مدار عقود، حيث سبق واستغلت إيران هذه الورقة خلال الحرب الإيرانية-العراقية في الثمانينات، كما وظفتها بعد حملة الضغوط القصوى على إيران، بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو 2018م، لكن ظل استخدام المضيق في إطار التصعيد المحدود، ووفق سياسة الإنكار لتجنب تحمل أي عواقب جراء الهجوم على السفن والناقلات، لكن الواضح أن إيران خلال الحرب الجارية، قد هدّدت حركة الملاحة عبر المضيق بصورة شبه كاملة، في إطار تحوّل عقديتها العسكرية من الدفاع إلى الهجوم؛ وذلك لتحقيق توازن في الردع، ومحاولة إحداث تغيير مستدام لوضع المضيق، في ظل ما حققه لها من قوة تفاوضية جراء إغلاقه والسيطرة عليه.

تطرح هذه الدراسة تساؤلًا رئيسيًا، يتمحور حول فرص إيران في تحويل ورقة مضيق هرمز إلى مكتسب إستراتيجي مستدام؟ وينبثق عن هذا السؤال أسئلة فرعية تدور حول أهمية مضيق هرمز، ومكانته في سياسة إيران الخارجية، وكيفية توظيف إيران لورقة المضيق في الحرب الراهنة للتأثير على حرية الملاحة عبر المضيق، ومردود هذه السياسة على إيران، وما حققته من مكتسبات، وما فرضه ذلك السلوك من تحديات، وما إذا كان بإمكان إيران أن تحتفظ بالتحكم في المضيق بشكل مستدام، وتفرض أمرًا واقعًا عبر تغيير الوضع القانوني للمضيق؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، تفترض الدراسة بأن مضيق هرمز له أهمية استثنائية، وتأثير حيوي على أمن الطاقة العالمي، وأن تقييد الملاحة عبره يفرض ضغوطًا اقتصادية غير مسبوقة على العالم ككل، كما تجادل الدراسة بأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع مستوى التهديد الذي تواجهه إيران وبين حدود استخدام المضيق كورقة في مواجهة التهديدات؛ بمعنى أنه كلما تم وضع النظام تحت تهديد وجودي، كان لديه استعداد أكبر لتغيير عقيدته العسكرية والاتجاه لتقييد الملاحة عبر مضيق هرمز لتحقيق توزان في الردع، كما تجادل الدراسة بأن فرص إيران تبدو محدودة في تحويل ورقة المضيق من أداة فاعلة وقت الحرب إلى أداة قوة دائمة وقت السلم، عبر تغيير الوضع القانوني للمضيق، والتحكم في حركة المرور به، وفرض رسوم على العبور.

تناقش الدراسة إشكاليتها المتمحورة حول مردود استخدام إيران مضيق هرمز كورقة ضغط في الصراع الراهن مع الولايات المتحدة وإسرائيل انطلاقًا من مقاربة واقعية، باعتبار أن إيران تستخدم المضيق كورقة قوة وأداة للردع في حرب غير متكافئة، من أجل مواجهة

الخلل في ميزان القوة، ويفترض أنها تراهن على المضيق كنقطة ضعف جيوسياسية لتعظيم القـــوة وضمـــان البقاء، لكن يبدو من الصعب في ظل هيكل القوة العالمي، والخلل في ميزان القوة العسكري والتحديات القانونية، أن تغير إيران من وضع المضيق بصفة دائمة. ووفقًا لذلك، تعتمد الدراسة المنهج الاستقرائي، الذي يركز على جمع البيانات والعلاقة المترابطة بطريقـــة دقيقـــة، من أجل الربط بينها بمجموعة من العلاقات الكلِّية العامّة، بالإضافة إلى الاستعانة بمقاربات منهجية أخرى تدعم جوانب البحث، كالمنهج القانوني ودراسة الحالة، وبما يناسب طبيعة الظاهرة وجوانبها المتعددة.

أولًا: أهمية مضيق هرمز في سياسة إيران الإقليمية

يحظى مضيق هرمز بأهمية إستراتيجية كواحد من أبرز المضائق المائية الطبيعة في العالم، وقد حاولت إيران بمنطق الجغرافيا، أن توظفه كورقة جيوسياسية مؤثرة، تخدم تطلعاتها الإقليمية، وتعزز تموضعها على الصعيد الدولي، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1. الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز

جغرافيًا، يربط مضيق هرمز بين الخليج العربي وخليج عمان، ويفصل بين إيران من جهة الشـــمال وســـلطنة عمان من جهة الجنوب، ويبلغ طول المضيق 90 ميلًا بحريًا، بينما لا يتجاوز عرضه 21 ميلًا بحريًا عند أضيق نقطة فيه. وفقًا لذلك، فإن المضيق مشترك بين إيران وســـلطنة عمان، والمفترض أنه لا يحق لإيران اتخاذ قرارات تخص المضيق بأكمله دون موافقة عمان، خاصة أن مخطط فصل حركة الملاحة البحرية، الذي تحدده المنظمة البحرية الدولية بموافقة الدول الســـاحلية، يقع جنوب خط المنتصف في مضيق هرمز، أي داخل المياه الإقليمية لسلطنة عمان، ويعود سبب هذا القرار إلى أن عمق المياه داخل المضيق يقع في الجانب العماني، على الرغم من أن الأعماق وخطوط فصل الملاحة خارج المضيق، وعلى امتداد جزر طنب وفارور، تميل نحو السواحل الإيرانية[1].

مـــن الناحيـــة القانونية، يعتبر هرمز مضيقًا دوليًا، يربط بين رقعتين من البحار العالية، أي يربـــط بين منطقتين خارجتين عن ســـيادة أي دولـــة، وبالتالي فإنه يتمتع بوضع خاص بموجـــب القانـــون الدولي الذي يكفل حرية الملاحـــة، ووفق قاعدة حق المرور العابر[2]، التي تضمن مرورًا حرًا ومســـتمرًا ودون عوائق لجميع السفن والطائرات المدنية والعسكرية[3]، مع ذلك، ووفق هذا المبدأ يجب على الســـفينة أو الطائرة في حالة المرور العابر مراعاة المضي دون تأخير عبر المضيق أو فوقه، والامتناع عن أي تهديد باستعمال القوة، أو استعمالها ضد ســـيادة الدولة المحاذية للمضيق، أو سلامتها الإقليمية، أو اســـتقلالها السياسي، والالتزام بالأنظمة والإجراءات والممارسات المقبولة بصورة عامة، والمتصلة بالسلامة في البحر سواء الخاصة بمنع التصادم في البحر أو بمنع التلوث الناجم عن الســـفن[4]. لكن نظًرا لأهمية

المضيق في سياسة القوة والتوازنات العالمية والمنافسة، فإن مبدأ المرور العابر محل جدل مستمر في الممارسة العملية، وخصوصًا في أوقات الأزمات والصراع، وغالبًا ما يخضع لإعادة تفسير، من جانب الدول المطلة على المضائق كمضيق هرمز أو القوى الكبرى، خصوصًا أن الاتفاقية التي أقرت هذا المبدأ غير معترف بها من جانب كل الدول كإيران والولايات المتحدة على سبيل المثال.

ونظرًا لأن إيران وعمان هما الدولتان المطلتان على مضيق هرمز، مع ما يترتب على ذلك من مسؤوليات والتزامات قانونية، فقد وقع البلدان في مارس 1974م، اتفاقية بشأن "الدفاع المشترك عن أمن مضيق هرمز والإشراف على الملاحة فيه"[5]. ويُنظر إلى هذه الاتفاقية بوصفها الإطار القانوني الذي تلتزم به كل من إيران وعمان في التعامل مع المضيق، وذلك بصرف النظر عن الواقع الذي جعل إيران عمليًا في موقع حامي أمن هذا الممر الحيوي، بحكم قوتها ونفوذها. وجدير بالذكر الإشارة إلى أن خطوط الفصل المروري الرسمية في المضيق، التي حددتها المنظمة البحرية الدولية بموافقة دول المناطق البحرية، تقع جنوب الخط المتوسط لمضيق هرمز، أي في المياه الإقليمية العُمانية؛ ويعود سبب هذا القرار إلى أن عمق المياه داخل مضيق هرمز يقع ضمن الجانب العُماني منه، بينما خارج المضيق وعلى طول جزيرتي طنب وجزر فارو، يميل عمق المياه وخطوط الفصل المروري نحو الساحل الإيراني[6].

على الصعيد الإستراتيجي، تختلف درجة أهمية المضائق والممرات البحرية؛ نظرًا لأن بعضها يلعب أدوارًا حيوية متفاوتة في ثلاثة مجالات رئيسية: التجارة العالمية، والأمن البحري، والترابط الدولي، بالنسبة لهرمز فإنه ليس فقط واحدًا من هذه المضائق ذات الأهمية الإستراتيجية، بل يعد الأخطر إستراتيجيًا وجيوسياسيًا. تكمن الخطورة في أن معظم المضائق والممرات يمكن الالتفاف حولها، على سبيل المثال مضيق ماجلان يظهر كبديل لقناة بنما، وطريق رأس الرجاء الصالح يمكن أن يكون بديلًا لمضيق باب المندب، أما بالنسبة لهرمز فإنه لا يوجد بديل طبيعي أو اقتصادي كامل له لنقل نفط الخليج، مما يجعله مؤثرًا في ميزان القوة الإقليمي والدولي.

هذا الواقع جعل هرمز أحد أهم الأصول الإستراتيجية للتجارة العالمية والاقتصاد العالمي، وبالتبعية أي خلل في تنظيم الحركة عبر هذا المضيق قد يفضي إلى أزمة عالمية كبرى؛ إذ يعد المضيق بمثابة نقطة اختناق حيوية، تتدفق عبرها تدفقات الطاقة والتجارة والقوة العالمية، وأي تغيير في وضعه لا يؤثر فقط على المنطقة المحيطة به، بل على النظام العالمي بأكمله. فمضيق هرمز يمر عبره خُمس تدفقات العالم من النفط والغاز الطبيعي المسال، إضافة إلى صادرات وواردات تُقدر بمئات المليارات من الدولارات، وبما أن أمنه يضمن مرور السفن ويحافظ على تدفقات النفط في الأسواق العالمية، فإن تعطيله يؤثر على أسعار النفط الخام عالميًا، ويضر بالاقتصاد العالمي ككل[7].

في الســـياق ذاته، يعتبر هرمز مهم للغاية على الجانب الأمني والعســـكري؛ لأنه لا يُعد أداة قوة فقط بل مصدرًا لها، فالتحكم في المضيق أو جزء منه يُتيح مراقبة حركة الأساطيل الحربية والتجارية، كما تلعب المضائق دورًا في تعزيز النفوذ، وإحداث الفارق في ميزان القوى مع المنافسين، وفي هرمز على ســـبيل المثال، احتفظت الولايات المتحدة بتمركز عســـكري لافـــت بجـــوار المضيق منذ الحرب العالميـــة الثانية، باعتباره يوفر ميزة على الصعيد الأمني والعســـكري[8]، وذلك على الرغم من تراجع اهتمام واشـــنطن بالمنطقة خلال العقدين الأخيرين، ناهيك عن أنها لم تعد تعتمد على نفط الخليج لتأمين احتياجاتها بعد ما أصبحت أكبر المنتجين عالميًا. ويعتبر هذا الوجود العسكري هو الأضخم مقارنة بأي انتشار عسكري أمريكي آخر في حيزٍ جغرافي مماثل، يؤكد الحضور العسكري الأمريكي حول هرمز على حقيقة الهيمنة الأمريكية واستمراريتها، سواء خلال الحرب الباردة أو مرحلة الأحادية القطبية، وقد اكتسب المضيق أهمية خاصة في المواجهة الممتدة مع إيران منذ عام 1979م[9].

وقد تزايدت أهمية هرمز خلال المرحلة الحرجة التي يشـــهدها النظام الدولي، والتي من أبرز ملامحها احتدام الصراع الدولي بين الولايات المتحدة والصين، وحرب الممرات الدولية بين القوتين العظميين، والتنافس الكبير على النفوذ في الشـــرق الأوســـط، والسيطرة على سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما يظهر في مبادرة «الحزام والطريق»، وطريق الهند الشرق الأوســـط أوروبا، وهما الطريقان اللذان يتقاطعان في الخليج العربي، وتحديدًا في ممر هرمز الإستراتـــيجي، وقـــد أظهرت الحرب مدى أهمية هذا المضيق كورقة في هذه المنافســـة على النفوذ العالمي بين القوى العظمى[10].

أما إقليميًا، فيُعد مضيق هرمز حيويًا للغاية لبعض دول الخليج، ومصيريًا لبعضها الآخر، لأن هذه الأخيرة لا تملك نافذة بحرية لأعالي البحار والمحيطات سواه، كما أن معظم مصافي النفط الرئيسية بدول الخليج تنتشر على طول ساحل المضيق والخليج العربي، وتمر معظم صادراتها النفطية عبر المضيق، وبالتالي فإنه حيوي لاقتصاداتها ولتنميتها واستقرارها. كما أنه حيوي لمكانتها ونفوذها؛ نظرًا لأن المضائق تُتيح للدول المطلة عليها تعزيز نفوذها وخدمة مصالحها، وقد اســـتفادت العديد من القوى من هذه الميزة الجغرافية، كإيران إذ اعتبرتها أداة تفاوضية وورقة ضغط وقت الحاجة، لا سيّما في مواجهة الضغوط والأزمات المعقدة، وهو ما جعل المضيق محلّ نزاع دائم.

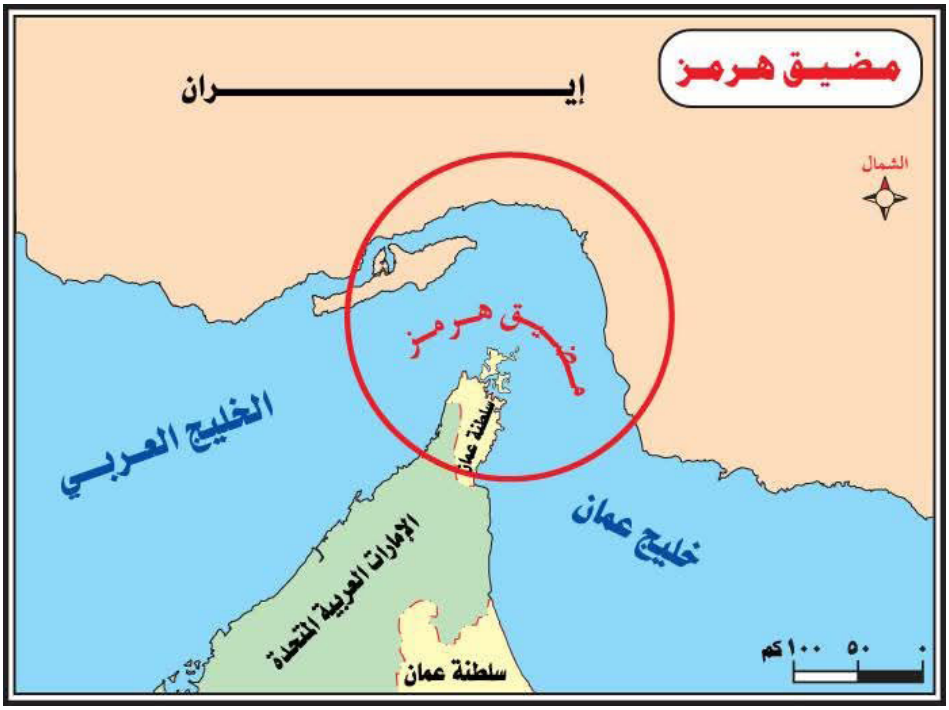

Source: https://tinyurl.com/2874g3lo

2. موقع مضيق هرمز في إستراتيجية إيران الإقليمية

لا شـــكّ أن لمضيق هرمز أهمية خاصة تســـبق ثورة عام 1979م، فنظام الشـــاه لم يغفل أهمية المضيق في إطار تطلعاته الإقليمية، لكن بعد الثورة أبدى النظام الإيراني الجديد اهتمامًـــا متزايدًا بمضيق هرمز؛ وذلك نظرًا لتركيز متزايد في سياســـة إيران على منطقة الخليج وغرب آســـيا، وذلك ضمن تطلعات النظام لتصدير الثورة لدول الجوار، واتساقًا مع التوجهات الأيديولوجية الراسخة التي يتبناها النظام، والتي من بينها مناهضة النظام الدولـــي، الذي تراه إيران غير عادل ويعكس مصالح القـــوى الكبرى وتطلعاتها للهيمنة. وفقًا لذلك، رفضت الاعتـــراف بالعديد من القوانين والقواعـــد الدولية، ويوضح ذلك رفض الانضمام لاتفاقية قانون البحار لعام 1982م، والاكتفاء بالتوقيع عليها، ويعود ذلك إلى رفض طلبها اعتماد مبدأ المرور البريء[11]، المنصوص عليه في اتفاقية جنيف لعام 1958م في مضيق هرمز، باعتباره النظام الأمثل القابل للتطبيق، وذلك بحجة الدفاع عن أمنها وسيادتها. والملاحظ أن توقيت توقيع هذه الاتفاقية، تزامن مع الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1987م)، وفي عام 1982م تحديدًا تدخلت الولايات المتحدة على خط

الصراع، واندلع مـــا يعرف بحرب الناقلات، وصعد اســـتخدام المضيق وحرية الملاحة كورقة في الصراع العسكري بين الأطراف المتحاربة[12].

منـــذ ذلـــك الوقت هددت القيادات الإيرانية مرارًا وتكرارًا بإغلاق المضيق، لكن ذلك لم يحدث بصورة عملية أو على نطاق واسع، فخلال الثمانينات وفي خضم الحرب مع العراق، هدد هاشمي رفسنجاني في عام 1983م –وكان حينها يشغل منصب رئيس البرلمان ومندوب المرشد في مجلس الدفاع الأعلى– بإغلاق المضيق، لكن ذلك لم يحدث، وشهدت هذه الفترة مـــا عُـــرف بحرب الناقلات، والتي لم تصل حد إغلاق المضيق، حيث رافقت القطع البحرية الأمريكية ناقلات النفط وتصدت للتهديدات الإيرانية.

لكـــن يجوز القول بأن هرمز أصبـــح ركيزة في إستراتيجية إيران وعقيدتها الدفاعية، منذ تصاعد الضغوط والعقوبات الأمريكية على إيران، بعد الكشـــف عن برنامج إيران النووي في 2002م، ومحاولة إيران مراكمة مزيد من أوراق الضغط في إطار الحرب غير المتماثلة التي خاضتها ضد الولايات المتحدة وإســـرائيل، إذ ردًا على العقوبات الدولية ضد إيران في عام 2011م، هدّد أحمدي نجاد بإغلاق المضيق[13].

في الواقـــع لـــم تقم إيـــران خلال هذه المرحلة بتعطيل الملاحة عبر المضيق، وبدلًا من ذلك تبنّت نهجًا غير متماثل للتضييق على حركة الملاحة واحتجاز الســـفن وتفتيشـــها، وذلك في إطار المســـاومة والضغط المتبادل، ومع ذلك لم تغفل عن إعداد قواتها وقدراتها للســـيطرة علـــى المضيـــق إذا لـــزم الأمر، فالمضيق أصبح بمرور الوقت في صلب عقيدة القوات البحرية الإيرانية، واتساقًا مع ذلك طورت القوات المسلحة الإيرانية أدوات أكثر مرونة وأقل كلفة؛ بمـــا في ذلـــك الطائرات المسيّرة والصواريخ قصيرة المدى والقوارب غير المأهولة وغيرها من الأدوات للتأثير على حركة الملاحة في الخليج وعبر هرمز، وذلك إضافة إلى الأدوات التقليدية كالألغام البحرية[14].

ربما صعد هرمز ضمن سياسة إيران وبصورة أكثر وضوحًا، بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو 2018م؛ إذ هدّدت إيران بإغلاق المضيق أمام صادرات النفط، في حال حاولت واشـــنطن حرمانها من تصدير نفطها عبر المضيق، وذلك بالنظر إلى أن احتياطيات النفط والغاز الإيرانية بالإضافة إلى الموانئ الرئيسية تقع على طول الخليج، ما يجعل المضيق قضية مصيرية لاقتصادها واستقراها السياسي. ومن ثم فإن التصعيد الأمريكي وتحديدًا القضية النووية، وما ارتبط بها من عقوبات مكثفة على إيران، قد قاد إلى وضع هرمز كقضية في قلب المواجهة بين طهران وواشنطن. ففي عام 2018م، بعد تهديد الرئيس ترامب بتصفير صـــادرات النفـــط الإيراني، علق روحاني قائلًا: "الأمريكان يدعون أنهم يريدون منع تصدير النفـــط الإيـــراني بالكامـــل.. كلام لا معنى له أن يتم منع تصدير النفط الإيراني، حينها لن يتم تصدير نفط من المنطقة، إذا استطعتم قوموا بذلك حتى تروا النتائج"[15].

عمليًـــا وعلى مدار عقود مـــن المواجهات والأزمات، لم تصل تهديدات إيران حدّ إغلاق المضيق، وذلك خشية الدخول في مواجهة غير محسوبة مع واشنطن والمجتمع الدولي ككل، لكن عمليًا أثبتت العديد من الحوادث التي قامت بها إيران عن مصداقيتها في إمكانية تحويل المضيق إلى أداة ضغط وتأثير، على ســـبيل المثال بدأت إيران في مضايقة الســـفن المارة عبر المضيق، كما اســـتهدفت بعض الســـفن والناقلات في الخليج أو احتجاز بعضها، وصعد ما يعرف بحرب الناقلات بين إيران وإسرائيل، لكن خلق ذلك معضلة لإيران؛ إذ لا تقتصر أهمية المضيق على كونه ورقة ضغط في الصراع بين واشـــنطن وطهران، إذ إنه ممر حيوي لســـوق الطاقـــة العالمي، ولدول الخليج، التي تعـــتبر الصادرات النفطية المصدر الرئيسي لدخلها القومي، والرافعة الرئيسية لاستثماراتها ومشروعات التنمية بها.

لذلك، واجهت إيران على مدار عقود منذ الثمانينات، وحتى قبل اندلاع الحرب الأخيرة رد فعل قوى دولية وإقليمية، حيث تشكّلت تحالفات متعددة، لحماية الملاحة عبر المضيق وتأمين صادرات النفط، من بينها: "التحالف الدولي للأمن البحري"، وكانت أبرز الأطراف المشـــاركة فيه: المملكة المتحدة والمملكة العربية الســـعودية والإمارات العربية المتحدة وأستراليـــا والبحرين، وقادت فرنســـا دولًا أوروبية أخرى، مثل بلجيكا والدنمارك وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا والبرتغال، مبادرات لتوفير ســـفن حربية للمســـاعدة في تأمين المضيق. إلى جانب ذلك، شـــاركت قوى كاليابان وكوريا الجنوبية وروســـيا والصين بصورة منفردة في تأمين حرية الملاحة عبر المضيق، من خلال نشر قطع بحرية في الخليج، وكانت روسيا والصين تحديدًا لديهم منظور مختلف لحماية الملاحة في الخليج يختلف عن الرؤية الأمريكية والغربية، وهذا التصور نابع من التنافس الدولي والصراع على النفوذ في المنطقة[16].

لم ترحب إيران وعمان بالتحركات الأمريكية والغربية تحديدًا، واعتبراها تحديًا لنفوذهما على المضيق، إضافة إلى أن مســـرح عمل هذه التحالفات هو مياههما الإقليمية، وهو ما قد يخلق توترًا وتصعيدًا غير مقصود في أي وقت، كما اعتبر البلدان أن التحركات تُقيد حقهما في الإشراف على المضيق وفق قانون البحار لعام 1982م، وتقوّض معها القواعد والأنظمة التي أقرها البلدان بموجب هذه الاتفاقية، لحماية سيادتهما ومياههما الإقليمية المجاورة؛ لهذا طرحـــت إيـــران مبادرة أمن هرمز كإطار إقليمي بديل لضمان أمن الملاحة عبر المضيق، وذلك خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2019م، لكن هذه المبادرة لم تجد لها صدى في ظل نهج إيران العدائي في المنطقة، وتوتر علاقاتها بدول الخليج[17].

وفي الســـياق ذاته، تجدر الإشـــارة إلى المساعي الأمريكية لتشكيل تحالف أمني إقليمي في الخليج، وتحديدًا لحماية الملاحة في مضيق هرمز، وفي مقابلها المناورات البحرية الروســـية الصينية الإيرانية المشتركة، التي انعقدت بصفة دورية في منطقة شمال المحيط الهندي بداية من عام 2016م وحتى مطلع العام 2026م. هذه التحركات عكســـت واقع التنافس الدولي

والعســـكرة المتزايدة حول المضيق، وأظهرت حقيقة أن المضيق كنقطة اختناق إستراتيجي تحظى بأهمية متزايدة في سياسة القوى الكبرى، وتحديدًا لدى محور مناهضة الهيمنة الذي تقوده روسيا والصين وتحاول إيران أن تتموضع ضمنه[18].

ومايوضّح ارتباط حرية الملاحة عبر هرمز بالأوضاع الأمنية في المنطقة، هو أنه خلال مرحلة التهدئة وعودة العلاقات الخليجية-الإيرانية، والتفاهم بشـــأن خفض التصعيد، وإدارة الملفـــات الخلافيـــة وفق اتفاق بكين في 2023 م، وقبلها تراجع المواجهة والضغوط القصوى الأمريكية على إيران، بعد رحيل ترامب عن البيت الأبيض وقدوم إدارة ديمقراطية بقيادة بايدن في 2021 م، تراجعت التهديدات الإيرانية بشأن مضيق هرمز، وانخفضت مستويات استهداف السفن والناقلات في الخليج العربي وبحر عمان، أما مع عودة ترامب مجددًا للبيت الأبيض في 2025 م، وشن حرب مباشرة على إيران في يونيو 2025 م، ثم في فبراير 2026 م، فقد عاد هرمز إلى الواجهة كأداة نفوذ وردع، بل سعت إيران إلى تحويله لأداة قوة مستدامة لتعزيز بقاء نظامها، وذلك ضمن تغييرات طالت العقيدة العسكرية نحو الهجوم بدلًا من الدفاع[19].

هكـــذا يمكـــن القـــول، إن ورقة مضيق هرمز لم تظهر بصورة مفاجئة في سياســـة إيران الإقليميـــة، بـــل صعدت تدريجيًا في إطـــار صراعات إيران في الخليج، وفي مواجهة الحضور الأمريكـــي في المنطقـــة؛ حيث تنظر طهران إلى هذا الحضور الأمريكي القوي بجانب مضيق هرمز، على أنه رغبة في الهيمنة وردع إيران وحرمانها من أي نفوذ على هذا الممر الإستراتيجي، لكن إيران ظلت حريصة على عدم تعطيل الملاحة عبر المضيق ضمن إستراتيجية المواجهة المحســـوبة، لكن الواضح أن الحرب غير المتكافئة والوجودية التي تخوضها إيران قد جعلت هذا الخيار حتميًا.

ثانيًا: مضيق هرمز في إستراتيجية إيران بعد الحرب

مع اندلاع الهجوم الأمريكي-الإســـرائيلي على إيران، راهنـــت إيران على المضيق كورقة إســـتراتيجية مهمة للردع، كما سعت إلى استغلال الواقع الجديد، لتغيير وضع المضيق بصورة مستدامة، ويتضح هذا الرهان الثنائي على النحو الآتي:

1. خطاب الحرب واستخدام هرمز كوسيلة للردع

بعثت إيران خلال الأســـبوع الأول في الحرب رســـالة حاســـمة، بأنها بصدد منع حركة الملاحة عبر المضيق، وتكررت الرســـالة عبر مسؤولين سياســـيين وعسكريين، منهم مستشـــار القائد العام للحـــرس الثوري الإيرانـــي العميد إبراهيم جبـــاري، الذي صرّح بالاســـتعداد للتصدي لأي عملية لنقل النفط عبر مضيق هرمـــز، وتوجيه تحذير للدول المجاورة، وأضاف سنحرق أي سفينة تحاول عبور مضيق هرمز، سنهاجم أنابيب النفط، ولن نسمح بخروج قطرة نفط واحدة من المنطقة[20].

وقد أعادت أول رسالة من جانب المرشد الجديد مجتبى خامنئي، تموضع هرمز كركيزة أساسية في الإستراتيجية الدفاعية الإيرانية؛ حيث دعا المرشد إلى استخدام كافة الإمكانات لغلق المضيق[21]، وبالتالي أصبح المضيق في بؤرة العمل العسكري، كما عكست رغبة جادة من القائد الجديد لنقل الصراع من مستوى المواجهة في الدائرة الإقليمية إلى مستوى التأثير المباشر على الاقتصاد العالمي، وذلك لرفع تكلفة الحرب على مختلف دول العالم.

ومع شنّ الولايات المتحدة وإسرائيل هجومًا عسكريًا، كان أحد اهدافه تغيير النظام، خرجت إيران عن نمط الحرب غير المتماثلة والتصعيد المحسوب، واستخدمت كافة أوراقها دفاعًا عن البقاء، وكان ضمن أهم أوراق إيران مضيق هرمز. ورغم أن إيران لم تُغلق المضيق رسميًا، إلا أنها ألزمت السفن بالتنسيق مع آلية المراقبة الخاصة بها والالتزام بها، لعبور المضيق خلال الحرب ووقف إطلاق النار، وقد حظرت تمامًا مرور السفن المرتبطة بالولايات المتحدة وإسرائيل. تحظى إيران بميزة إستراتيجية في إطار هذه السياسة؛ إذ يوفر الشريط الساحلي الشمالي الممتد للمضيق، والذي يبلغ طوله حوالي 1600 كيلومتر من جهة الحدود الإيرانية، فرصًا متعددة لبسط النفوذ العسكري. ويشمل ذلك نشر القوات، وزرع الألغام البحرية، واستخدام منظومات الصواريخ الساحلية، وتشغيل زوارق الهجوم السريع؛ مما يمنح إيران ميزة عملياتية في المنطقة. وبالتالي، لا يُعد مضيق هرمز مجرد ممر عبور، بل أداة محتملة لبسط النفوذ والردع، ولا تحتاج إيران إلى عمليات قتالية معقدة لخنق المرور عبر المضيق، فمجرد التهديد له تأثير كبير على حركة الملاحة.

لم تعلن إيران صراحة إغلاق المضيق، بل إنها استخدمت ما تعتبره حقوقًا يضمنها القانون الدولي وقواعد الحروب البحرية ومخالفة حق المرور البريء؛ من أجل السيطرة على المضيق وتدقيق عملية المرور، بغرض عرقلة الملاحة. وفي سياق ذلك، نشر الحرس الثوري رسمًا بيانيًا يحدد مناطق خطرة وأخرى آمنة أن يكون عبور السفن أقرب إلى البر الإيراني الرئيسي قرب جزيرة لارك، وهو مسار شوهدت بعض السفن تسلكه خلال الحرب، وذلك لتعزيز قدرته على التحكم في المرور عبر المضيق[22].

واستخدمت إيران لتحقيق هدفها وسائل غير متكافئة، مثل الطائرات المسيّرة والسفن غير المأهولة والألغام البحرية، ومن المعلوم أن إيران تملك مجموعة من الأسلحة التي تُعتبر قادرة على تهديد حركة الملاحة في مضيق هرمز، أبرزها الطائرات المسيّرة الهجومية مثل "آرش-2" بعيدة المدى، و"شاهد 101" التي تتميز بقدرتها على تنفيذ ضربات دقيقة ضد السفن. هذه المسيرات، إلى جانب الصواريخ الباليستية المضادة للسفن والقوارب السريعة والقوارب غير المأهولة، تمنح طهران أدوات ضغط إستراتيجية على واحد من أهم الممرات البحرية في العالم، ويرى خبراء أن هذه القدرات، إذا استُخدمت بشكل مكثف، يمكن أن تُعطل حركة التجارة العالمية عبر المضيق، الذي يمر منه نحو ثلث إمدادات النفط العالمية[23].

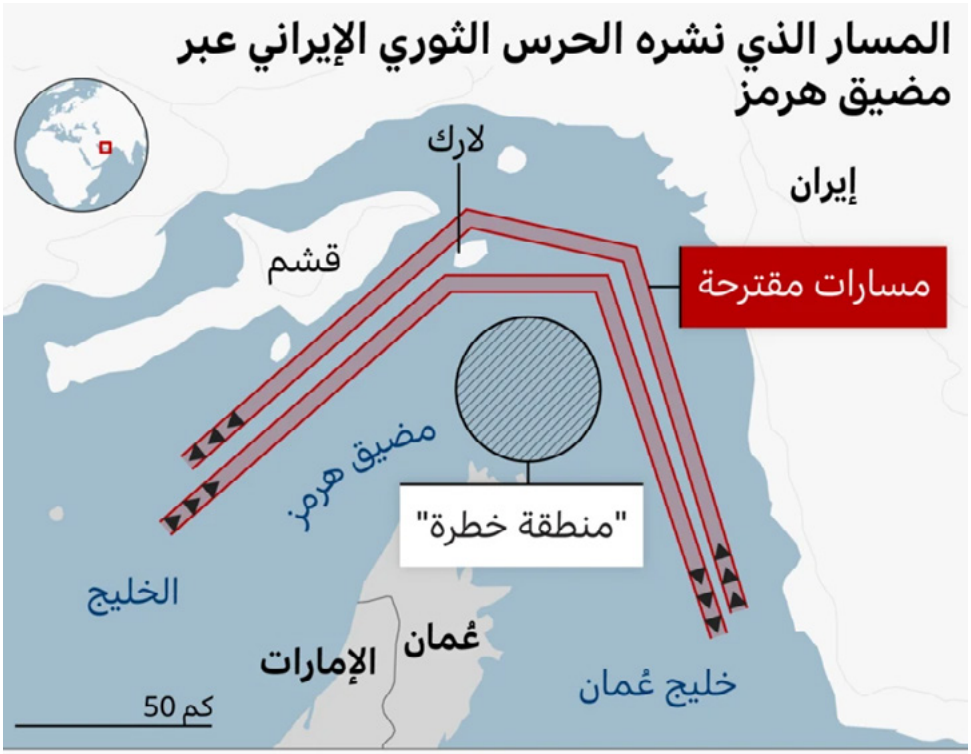

المصدر: https://tinyurl.com/24g4sun2

2. تغيير الأسس القانونية وفرض واقع جديد بعد الحرب

من المفهوم أن التعامل مع المضيق وقت الحرب يختلف عنه وقت الســـلم؛ إذ قد تُقيد تهديدات الأمن القومي القواعد والأعراف المُتفق عليها، إذ يمنح القانون الدولي نفســـه الحق للدول عند التهديد تقييد حق المرور ومراقبته، لكن يبدو أن إيران غير الموقعة على اتفاقية عام 1982م، تطمح إلى استغلال الحرب لتغير الأسس القانونية في التعامل مع المضيق بصفة عامة ومســـتدامة. فإيران تدعي أن المضيـــق ملك لإيران وعُمان (وليس دوليًا بمعنى المياه الدوليـــة المفتوحة)، وأن لدول العالم حق المـــرور البريء في وقت السلم؛ وإيران تفســـر هذا الحق بشكل أكثر تقييدًا، بسبب عدم تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبناءً عليه، فإنها تعتبر يدها مطلقة من الناحية القانونية، بمعنى أن إيران تسعى إلى استغلال الحرب من أجل فرض واقع قانوني وإستراتيجي جديد بشـــأن المضيق بما يعزز نفوذها، لهذا خلال الحرب خرجت بعض الأصوات المحسوبة على النظام، وطرحت 6 شروط رئيسية لوقف الحرب من بينها فرض نظام قانوني جديد لمضيق هرمز[24].

ليس هذا وحسب، بل إن طهران تعمل على تحويل هذه السيطرة إلى مكسب مستدام، يظهر ذلك مما أعلنته إيران في مذكرة موجهة إلى مجلس الأمن والمنظمة البحرية الدولية، أنه بإمكان السفن التي تعد غير معادية عبور مضيق هرمز بشرط التنسيق مع السلطات الإيرانية[25]، كما طرحت إيران ضمن خطتها لوقف إطلاق النار وبدء المفاوضات مع الولايات المتحدة، حقها في إدارة المضيق، وإشراف الحرس الثوري على العبور عبر المضيق[26].

إضافة إلى ذلك، طرح المسؤولون الإيرانيون أفكارًا حول تحصيل رسوم عبور عبر مضيق هرمز تصل إلى 10%، حيث يقدر رئيس الغرفة التجارية المشتركة بين إيران والعراق، أن تحصل إيران على عوائد سنوية تتراوح بين 70 إلى 80 مليار دولار من رسوم العبور، وقد حاولت الحكومة ترجمة هذا الطموح بالاتجاه إلى شرعنة دفع رسوم مالية في مقابل العبور الآمن في هرمز، والاستفادة من تحكمها القهري في المضيق لفرض واقع اقتصادي جديد على دول المنطقة والعالم[27].

في سياق ذلك، ناقش مجلس الشورى الإسلامي مشروع قانون باسم: قانون العمل الإستراتيجي من أجل السلام والتنمية المستدامة في منطقة الخليج العربي، وضمن بنوده فرض عدة ترتيبات أساسية تخص مضيق هرمز، أهمها: الترتيبات الأمنية في المضيق أمن الملاحة البحرية، الترتيبات المالية وأنظمة الرسوم بالريال، ومنع الأمريكيين والكيان الصهيوني من المرور، وممارسة الدور السيادي لإيران وقواتها المسلحة، وتعاون دولة عمان في هيكل النظام القانوني، ومنع الدول المشاركة في العقوبات الأحادية المفروضة على إيران من العبور. وعلى الرغم من أن لجنة الأمن القومي بالبرلمان الإيراني صادقت على مشروع القانون، لكن لم يعرض القانون على المجلس للتصويت، ومن المتوقع في حالة عودة الحرب أو أي مواجهة مستقبلية أن يعيد طرحه على البرلمان والعمل على تنفيذه[28].

وبحسب تقارير، فإن إيران فعليًا قد جربت نظامًا للعبور عبر المضيق؛ حيث تطلب طهران من مشغلي السفن التواصل مع الحرس الثوري عبر شركة وسيطة مرتبطة به، بحيث يصله معلومات تشمل ملكية السفينة، والعلم الذي ترفعه وحمولة الشحنة ووجهتها وقائمة الطاقم، وبيانات نظام التعريف الآلي (AIS)، وبدوره يقوم الحرس بإجراء تدقيق أمني يحدد علاقة السفن بالولايات المتحدة أو إسرائيل أو أي طرف يمثل تهديدًا لإيران، في حال اجتياز السفينة هذا التدقيق الأمني، يتم التفاوض على رسوم العبور، ويشار إلى أن تحديد قيمة الرسوم يختلف بحسب قوة ارتباط إيران بالدولة، حيث يحصل الأصدقاء على شروط أفضل، وتُدفع الرسوم عبر اليوان الصيني أو العملات المشفرة المستقرة، وتصل قيمة عبور ناقلات النفط العملاقة إلى مليوني دولار لكل ناقلة، بعد ذلك تحصل السفينة على تصريح ومسار للعبور، يتم مراجعته لا سلكيًا عند اقترابها من مضيق هرمز، ثم ترافقها دورية تابعة للحرس الثوري عبر مسار محدد[29].

وفي محاولـــة لأجـــل عدم الظهور بالتحكم بصورة منفـــردة في المضيق، وتجاهل الحقوق العمانيـــة فيمـــا يتعلق بمضيق هرمز، أعلنت إيران في الخامس من أبريل 2026م، أنها تعمل مع ســـلطنة عمان على صياغة بروتوكول للإشـــراف على العبور البحري عبر مضيق هرمز، ويبدو أن إيران قد أرادت أن تســـتكمل الشكل القانوني لإجراءاتها، وإشـــراك عمان في اتفاق يعزز اتجاه إيران للسيطرة على المضيق[30].

ثالثًا: نتائج توظيف مضيق هرمز في الصراع

اختبرت إيران رهاناتها بشـــأن مضيق هرمز وما تزال، ومع أنهـــا نجحت في توظيفه في الصراع، وخلق لها ذلك فرصًا مهمة، غير أن سياســـاتها تواجه تحديات، ويمكن توضيح أهم مكتسبات إيران والتحديات التي تواجه طموحاتها بشأن هرمز على النحو الآتي:

1. المكتسبات الإيرانية

رغم أن سياسة إيران تصطدم قانونيًا بالقواعد والعرف الدولي فيما يتعلق بإدارة المضائق، غير أن النظام الدولي في المرحلة الراهنة يشـــهد اضطرابـــات وتحولات عميقة، وذلك نابع من سياســـة القوة التي باتت تنتهجها القوى العظمى، وهو ما أثر على فاعلية النظام القائم على القواعد الـــذي كانت ترعاه الولايات المتحدة، وأثـــر ذلك بدوره على فاعلية المؤسســـات والقوانين الدولية، وتســـتفيد إيران من هذا الاضطراب في محاولة فرض أمر واقع جديد بشـــأن هرمز، أو فرض رؤيتها القانونية بحـــق إدارة المضيق والتحكم به، ويشجعها على ذلك أن مصالح القوى الكبرى تتقاطع عند هذا الممر الحيوي، الذي يُنظر إليه على أنه قضية جوهرية في ميزان القـــوة العالمي. وقد اتضح ذلك في عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار بشـــأن الدفاع عن حرية الملاحة في المضيق، واســـتخدام روسيا والصين الفيتو ضد القرار الذي يدين إيران، أو أي قرار يمنح الشـــرعية لاستخدام القوة من أجل ضمان حرية الملاحة في المضيق[31].

وربما يمكن القول، بأن المضيق أصبح أداة من خلالها ترغب القوى المتصارعة إلى إعادة تشـــكيل ليس فقط التوازنات الإقليمية، ولكن أيضًا الهياكل الأوســـع للاقتصاد العالمي والسياســـة الدولية، فإغلاق المضيق بصورة مســـتدامة نسبيًا قد يدفع نحو إعادة صياغة المعادلات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، وقد يتحول المضيق من مجرد ممر عبور حيوي إلى عامل حاسم في تشكيل بنية النظام الدولي، ويتفق هذا تمامًا مع الرؤية الأيديولوجية لإيـــران، وتطلعهـــا إلى نظام أكثر عدالة من وجهة نظرها، ومع مســـاعيها لمناهضة الهيمنة والاستكبار بحسب أيديولوجيتها الراسخة.

والظاهر دوليًا، أن إيران تعرضت لضغوط من أجل التراجع عن موقفها بإغلاق المضيق وعرقلـــة حركـــة الملاحة، وواجهت احتمال تشكل تحالف دولي من أجل حماية حركة الملاحة

عبر المضيق؛ حيث نظمت المملكة المتحدة اجتماعات ولقاءات لمناقشة قضية فتح مضيق هرمز، وبحسب وزيرة الخارجية البريطانية، فقد اجتمع وزراء خارجية وممثلون من أكثر من 40 دولة، شاركوا في الاتصال لمناقشة «الحاجة الملحّة لاستعادة حرية الملاحة للشحن الدولي، وإظهار قوة عزمنا على إعادة فتح المضيق مجددًا»[32].

لكن في واقع الأمر كانت الجهود الأوروبية مشتتة، ولم تتحول لخطة عملية للتدخل لحماية حرية الملاحة، وهو ما شجع إيران على المضي قدمًا في سياسة إغلاق المضيق واستخدامه كورقة، وأغراها أكثر أن دعوة ترامب دولًا عدة إلى نشر سفن للمساعدة في تأمين الملاحة عبر مضيق هرمز لم تجد صدى، ولم تشهد المنطقة أي تحالفات كما جرى خلال فترة ترامب الأولى، بعد تصعيد إيران هجماتها ضد حركة الملاحة، وذلك لأن بعض الأطراف كالأوروبيين لم يكونوا مستعدين للمشاركة في أي عملية عسكرية لم يتم التشاور معهم بشأنها منذ البداية، ولأن العلاقة عبر الأطلسي بالأساس متوترة في ظل انتقادات ترامب وسياساته ضد الأوروبيين والناتو، ومن ثم كان الموقف الأوروبي رسالة ضمنية لترامب بالصعوبات التي يمكن أن تواجهها عمليته العسكرية في غياب التنسيق مع الناتو، ورسالة أخرى لإيران بغياب الإجماع عبر الأطلسي، الأمر الذي شجعها على المضي قدمًا في سياستها بشأن هرمز[33].

بالإضافة إلى ذلك، منح التحكم بمضيق هرمز إيران ورقة مؤثرة على مسار الصراع؛ إذ إن عرقلة الملاحة عبر المضيق، وإحداث تحولات هيكلية محتملة في إدارة هذه النقطة المحورية، أثرت في نهاية المطاف على أمن الطاقة والتجارة العالميين، حين توقف نحو 20% من تدفقات النفط العالمية، أي ما يقارب 20 مليون برميل من النفط يوميًا، و20% من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية، وترك ذلك آثارًا خطيرة للغاية على استقرار الاقتصاد العالمي، من بينها وصول سعر النفط إلى مستوى تخطى 120 دولارًا للبرميل أي بزيادة تقارب الضعف مقارنة بأقل مستوياته خلال الأعوام القليلة الماضية؛ وكان من المتوقع أن يصل سعر النفط 200 دولار إذا لم تتوقف الحرب، كما هدد إغلاق المضيق بإيقاف نحو 20–30% من المواد الضرورية للأسمدة المخصصة للإنتاج الغذائي عالميًا، وكان لهذا الوضع أثره البالغ على كافة دول العالم، وعلى سلاسل الإمداد في المنطقة، ورفع تكاليف المعيشة في العديد من الدول[34].

وبينما أدى إغلاق هرمز إلى أزمة عالمية متعددة الأبعاد، إذ أصبحت الأولوية القصوى للعالم وللأمريكيين قضية أمن هرمز، فإن إيران في الوقت نفسه جنت بعض المكاسب؛ إذ ارتفعت صادرات إيران النفطية بنسبة 37%، بعد أن أفرجت إدارة ترامب عن نفط إيران المحتجز، وسمحت ببيع كميات جديدة منه، وذلك تحت وطأة نقص الإمدادات والرغبة في كبح جماح الأسعار المنفلتة، ولا شك استفادت إيران من ارتفاع أسعار النفط في جني مزيدٍ من الأرباح[35]، كما ساومت إيران الشركات والدول بشأن تسهيل عبور ناقلاتها، وحصلت

مقابل ذلك على رســـوم. ومن جهة أخرى، تلقت الحكومة الإيرانية اتصالات من قيادات دولية وإقليمية، وهو ما أســـهم في فك عزلتها، من بين ذلك الاتصالات مع فرنســـا وقوى إقليمية أخرى، وما يشير إلى ذلك ما أعلنه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأنه شـــدد في اتصال مع الرئيس الإيراني على ضمان حرية الملاحة، عبر وضع حدٍ لإغلاقها مضيق هرمز[36].

إضافة إلى ذلك، استخدمت إيران مضيق هرمز كأداة ضغط في إطار إستراتيجية الردع، وفرضـــت تكاليـــف باهظة على الخصوم وعلى العالـــم ككل، وذلك رغبة في إعادة ضبط موازين القوى على المســـتويين الإقليمي والدولي، وإلى حدٍ بعيد حوّلت المضيق من مجرد ممـــر اقتصادي إلى عنصر فاعل في سياســـات القـــوة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فرضت حصارًا عسكريًا على إيران، لكن ما تزال طهران تحتفظ بميزة جغرافية وتضاريس تسمح لها بمواصلة ممارسة نفوذها على المضيق، وقد تستمر هذه السيطرة حتى في وقت السلم، في ظل تجنب شركات الشحن والتأمين للمخاطرة دون ضمانات قوية[37].

علـــى هـــذا النحـــو أصبح هرمز أقوى أوراق الضغط لدى طهـــران في مواجهة الولايات المتحـــدة، التي مـــن جانبها لم تنجح في تنفيذ وعدهـــا بتأمين المضيق وحدها، حيث تحدث الرئيـــس الأمريكي عن تأمين حريـــة الملاحة، من خلال مرافقة القطع الحربية الأمريكية لناقلات، واتجاه واشنطن لفتح المضيق بالقوة لكن ذلك لم يحدث، كما أن تهديدات ترامب بالانتقام عبر استهداف كافة منشآت الطاقة في حال لم يتم فتح مضيق هرمز أمام الملاحة لم تنجح أيضًا، وأصرّ الإيرانيون على اســـتخدام هذه الورقة لثبوت فاعليتها كأداة ردع غير متكافئة، في حرب مصيرية يخوضها النظام مع الولايات المتحدة وإسرائيل، ونجحوا بالفعل في طرح قضية المضيق وإدارته كأحد بنود اتفاق وقف إطلاق النار، وربما شرطها الأساسي، حيث قال عراقجي بعد الاتفاق "سيكون المرور الآمن عبر مضيق هرمز ممكنًا بالتنسيق مع القوات المسلحة الإيرانية، مع مراعاة القيود التقنية"[38]، وربما تشير التطورات التي أعقبت الإعلان عـــن الاتفـــاق، بما في ذلـــك ربط إيران تنفيذ تعهدها بفتح المضيق بوقف الحرب في لبنان، وفك الحصار الأمريكي، وكذلك قبل الدخول في مفاوضات بشأن القضية النووية، إلى أن المضيق ما يزال الورقة الرابحة التي تراهن عليها إيران في هذه الحرب.

هكـــذا أســـفر توظيف إيران لورقة مضيق هرمز عن تـــأثيرهم على مجريات الصراع؛ حيث أربكت الحســـابات الأمريكية، ودفعت بقوى عالمية وإقليمية إلى محاولة الضغط على واشـــنطن من أجل وقف الحرب، بل إن الولايات المتحدة نفســـها قد تأثرت بتداعيات تعليق الملاحة عبر المضيق، وفي الأخير كانت هي ورقة المســـاومة الرئيســـية في يد إيران لوقف الحرب، كما جاء في اتفاق الهدنة بين الولايات المتحدة وإيران بوساطة باكستانية وإقليمية. وعليه، فإن هرمز تحول لقوة إستراتيجية في يد إيران في وقت الحرب، على الرغم من الخلل في توازن القوة العسكري، وربما يجوز القول بأن ورقة هرمز حمت النظام من احتمال الانهيار

تحت وقع الضربات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية، لكن هل توقف طموح إيران بشأن المضيق عند حد التوظيف في صراع عسكري، أم أنه طموح يفوق ذلك، وتحويل المضيق إلى مكسب إستراتيجي مستدام.

وربما يمكن القول أنه لولا ورقة المضيق لكانت إيران في وضع إستراتيجي بالغ الخطورة، وكان النظام أمام تحديات وجودية، وربما ما عزز رواية النصر التي حاول المرشد ونظامه الترويج لها بعد وقف الحرب، هو الواقع الذي فرضته إيران بشأن المضيق خلال الحرب وبعدها، والصدمة التي أحدثتها إيران للاقتصاد العالمي، على اعتبار أن الصمود والبقاء في حد ذاته انتصار، على الرغم من الخسارة الفادحة والوضع المستقبلي الصعب الذي سيواجهه النظام[39].

2. العقبات القانونية والتحديات النظامية

مع أن إيران أعادت اكتشاف هرمز كورقة ردع مؤثرة في حرب غير متكافئة، كانت تهدد بقاء النظام ووجوده، لكن ما تزال هناك العديد من التحديات تقف عائقًا أمام المقاربات الإيرانية، لتغيير هذا الوضع بصورة مستدامة، أول هذه التحديات هو التحدي القانوني، فوفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م، فإن عرقلة المرور عبر مضيق هرمز من جانب إيران يُعد انتهاكًا صريحًا لـ"حرية الملاحة"، فبموجب مبادئ هذه الاتفاقية، تخضع المضائق الدولية، كمضيق هرمز، لنظام "حرية الملاحة" المعروف باسم "المرور العابر". ويمنح هذا النظام الدول الساحلية حقوق مراقبة محدودة للغاية، ويلزمها بعدم عرقلة مرور السفن والطائرات عبر المضائق الدولية، بعكس حق المرور البريء، الذي تتمسك إيران به والمنصوص عليه في عاهدة 1958م.

ووفقًا لميزان القوة، يبدو من الصعب على إيران تحدي القواعد الدولية، وترسيخ وضع قانوني جديد يخص العبور عبر مضيق هرمز، لاسيّما في وقت السلم، لأن ذلك سيؤدي إلى خلق بيئة قانونية معقدة، ويرسي لسابقة يمكن تكرارها، مما يحول المضائق الدولية لبؤر صراع، وهذا بدوره يعقد البيئة الأمنية وحركة التجارة على الصعيد الدولي، والأرجح أن هذا الوضع لن تقبله القوى الإقليمية والدولية. وقد يُعاد طرح القضية أمام مجلس الأمن، وتتدخل الجهات الفاعلة والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات الطاقة المتخصصة، والمرجح ألا تمنح أي جهة أو دولة بما في ذلك الصين وروسيا حلفاء إيران حق السيطرة على المضيق[40].

إن هرمز تحديدًا له وضع خاص؛ إذ يقع في بؤرة اهتمام القوى العالمية، ويلعب دورًا بارزًا في التأثير على الاقتصاد العالمي، ومعادلة النفوذ بين القوى العظمى ومصالحها الحيوية، وميزان القوى على صعيد المنطقة والعالم ككل، ومن ثم فإن تغيير وضع المضيق يصطدم بهيكل القوة العالمي، وشبكة وتدفقات المصالح، خصوصًا للولايات المتحدة، التي أصبحت

تعـــتبرأن معركـــة المضيق ذات رمزية خاصة فيما يتعلق بتأكيد هيمنتها وريادتها العالمية، ومن ثم هي معركة لا يمكن التراجع عنها.

ومع أن الصين قد استفادت بصورة غير مباشرة عندما تحدت إيران واشنطن، واضطرتها لســـحب قواتها وقطعها المتمركزة في جنوب شـــرق آســـيا، بل وحصّلت إيران رسوم العبور بالعملة الصينية "اليوان"، لكن تبدو هذه الخطوات مؤقتة ورمزية ولا تحمل تأثيرًا نظاميًا على هيكل التجارة والقوة على الصعيد الدولي، فالصين في البداية قد قبلت استغلال إيران للمضيق كورقة وقت الحرب، لكنها في المستقبل قد لا تقبل تغيير وضعه القانوني، لأن أمن المضيـــق وحريـــة الملاحة وتدفق النفط عبره حيوي للاقتصاد الصيني، ومهم لحركة تجارتها على الصعيد الدولي ولشـــركاتها الإستراتيجية في الخليج، والأمر كذلك بالنســـبة لروسيا، التي تتأثر ســـلبًا وإيجابًا بالتحولات في أســـواق الطاقة العالمية، والبلدان معًا لديهم علاقات متوازنة بين إيران ودول الخليج ولا يرغبان في أن يفضي دعم إيران في السيطرة على هرمز إلى خسارة حلفاء كدول الخليج. وينسحب هذا التحليل على الدول الأوروبية والهند وغيرها من القوى المعنية بتدفقات النفط عبر الخليج، وبالأمن والاســـتقرار الإقليمي الذي يحمي استثماراتها، ويجنب المنطقة مزيدًا من عدم الاستقرار والفوضى، ومن ثم احتمال انتشار الإرهاب والعنف والهجرة غير الشرعية.

لقـــد أثبتت الحرب حقيقـــة قدرة طهران على قطع 20% من إمدادات النفط العالمية، وهو ما وصفته وكالة الطاقة الدولية بأنه "أكبر انقطاع في الإمدادات في تاريخ سوق النفط العالمي"[41]، وهذا بلا شك يجعل إيران معزولة أكثر من أي وقت مضى. يمكن توضيح حجم الضرر الذي قد تسببه عرقلة التجارة عبر المضيق لدول العالم، بداية من القوى الأسيوية التي تأتي في مقدمة المتضررين، حيث تســـتورد الصين ما يقارب 40 – 50% من احتياجاتها النفطية، والهند قرابة 75%، واليابان ما نســـبته 90 و95%، وكوريا الجنوبية بنســـبة 70%، وتايلاند ما بين 65% إلى 60%، وباكســـتان ما بين 60% إلى 70%. ثم أوروبا التي تعتمد دولها على نســـب متفاوتة من النفط الخليجي في المرتبة الثانية بعد آســـيا، حيث تأتي اليونان في المقدمة بنسبة تتراوح بين 25% إلى 35%، وفرنسا على ما نسبته نحو 10 إلى 20%، وإيطاليا نحو 20%، وبولندا 15%، وألمانيا على ما نسبته 5 إلى 10%، إضافة لأهميته بالنسبة لدول أخرى في الأمريكيتين وأفريقيا[42].

ومع أن معظم هذه الدول التي ترتبط مصالحها بأمن المضيق، قد رفضت الطلب الأمريكي بالمشاركة في حماية حرية الملاحة عبر هرمز، غير أنها قد تتخلص من حساباتها الخاصة، لا ســـيما ما يتعلق بالنكاية في ترامب وردًا على نهجه غير الودي، وتنضم إلى سياســـة واشنطن في تأمين الملاحة عبر المضيق، أو تتبع مســـارها الخاص من أجل حماية مصالحها ســـواء من خلال التعاون الجماعي أو التحرك بصورة فردية، وعدم ترك الساحة للأمريكيين ليعيدوا

صياغة الوضع في هرمز والمنطقة بعيدًا عن مصالحهم، خصوصًا بعدما فرضوا حصارًا بحريًا على إيران وبدؤوا في التحكم في العبور عبر المضيق[43].

وربما تحد تحوطات القوى الدولية والإقليمية من قدرة إيران على استخدام المضيق كورقة في المستقبل، فالولايات المتحدة سوف تكون أكثر استعدادًا في المستقبل أو أي حرب قادمة، حيث سيتم اتخاذ التدابير التي تعرقل حرية حركة إيران وقدراتها على التأثير على حركة الملاحة، ولن يقتصر الاستعداد لأسوأ السيناريوهات على الأمريكيين وحلفائهم وحسب، بل قد يشمل مستهلكي السلع الحيوية التي تمر عبر المضيق، بما في ذلك المواد الكربونية والسلع الحيوية والغذائية.

كذلك فإن إيران التي كانت تتطلع إلى إنهاء عزلتها قبل الحرب عبر بوابة الخليج، قد تجد نفسها بعد إجراءاتها بشأن هرمز إضافة إلى هجماتها على دول الخليج في مواجهة عزلة إقليمية، وربما مواجهة في المستقبل، لأن نهجها في هرمز مسألة لا تملك دول الخليج رفاهية التسامح معه، بل قد توظف هذه الدول كل إمكانياتها وتستدعي كل تحالفاتها وتستغل كل أوراق ضغطها من أجل حرمان إيران من هذه السيطرة، وتحويل هرمز من قضية تعاون إلى ورقة أمنية في إدارة صراعاتها، حتى عمان التي حاولت إيران إغراءها واستقطابها من أجل تدشين وضع جديد يخص المضيق، قد لا تجد مكسبًا في التعاون مع إيران؛ لأن مسقط بنت سياساتها الخارجية وتموضعها الإقليمي والدولي على نهج متوازن ومحايد، قد يتضرر بالانحياز إلى إيران في سياساتها بشأن هرمز.

ومع أن إغلاق المضيق منح طهران بصورة مفاجئة مكتسبات مادية جراء السماح لها ببيع النفط، لكن الاستمرار في استخدام المضيق كورقة وصادرات النفط عبره كرهينة، سوف يحرم إيران في المستقبل من هذه الميزة؛ حيث قد تتطور خطة الحصار البحري التي يتبناها ترامب حاليًا لسياسة أكثر صرامة، تحرم إيران من إيرادات وعوائد حيوية تجعل النظام في وضع أسوأ داخليًا، وهو ما قد يحد من قدرته على الصمود والمواجهة على المدى البعيد، لا سيّما أن واشنطن تبدي استعدادًا لحصار طويل الأمد. فمن المتوقع أن تنخفض إيرادات إيران بشكل كبير، كما ستحرم من استيراد السلع الأساسية، وقد يبلغ حجم الضرر الاقتصادي خسائر يومية تُقدر بنحو 276 مليون دولار نتيجة انخفاض الصادرات، إضافة إلى خلل بالواردات بقيمة 159 مليون دولار يوميًا؛ أي ما مجموعه 435 مليون دولار خسائر يومية، وهو ما يُقدر بنحو 13 مليار دولار شهريًا، بالإضافة إلى أن سعر الريال قد يتجه نحو انهيار كامل، في حين أن الخيارات البديلة لإيران خارج مضيق هرمز لا تغطي سوى أقل من 10% من قدرتها الحالية. وفي مثل هذه الظروف، سيصبح من المستحيل عمليًا على إيران مواصلة مقاومتها الاقتصادية[44].

وقد تواجه سياســـة فرض رســـوم ومسارات عبور إلزامية على السفن تحديات؛ لأنه في وقت الســـلم لا تمنح القواعد العرفية والمعاهدات، بما في ذلك اتفاقية 1982م، التي تُعد عمان عضوًا فيها، حقوقًا لفرض رسوم عبور مبالغ بها في المضائق الطبيعية، ورغم أن إيران تحاول أن تنسق مع عمان لدعم موقفها، إلا أن وزير النقل العماني، أعلن بعد لقائه نائب وزير الخارجية الإيراني، معارضته لفرض هذه الرســـوم، وعلى هذا النحو فإن إيران قد لا تتمكن من فرض واقع جديد بشـــأن المضيق. وإضافة إلى ذلك، قد يتم فرض عقوبات على الموانئ الإيرانية في حال استمرار غلق المضيق، الأمر الذي يزيد من معاناة النظام الإيراني، ويقوّض الاستقرار الداخلي، وربما يؤثر على شرعية النظام وتماسكه.

وبالمجمل، يمكن القول بأن إنشاء نظام قانوني جديد لمضيق هرمز، أو فرض واقع جديد، مثل فرض رسوم عبور لا تحظى بشرعية قانونية، ولا يمكن أن تتم من خلال استخدام الإكراه والقوة؛ إذ إن الخسائر المادية المتوقعة من مثل هذا التوجه أكبر من عوائد فرض الرسوم؛ فإيـــران في أمـــس الحاجة إلى إنهاء التوترات العســـكرية والأمنية الدائمة، وإلغاء عقوبات مجلس الأمن، وبناء علاقات جديدة مع دول العالم على أساس من التعاون، وعلى الأرجح أنها في غنى عن أي إجراء بشـــأن تقييد الملاحة في مضيق هرمز، أو فرض أمر واقع يضاعف من التحديات المفروضة على إيران أصلًا.

خاتمـــة

واجـــه النظام الإيراني حربًـــا مصيرية في مواجهة الولايات المتحدة وإســـرائيل، اضطر معها أن يُغير عقيدته العسكرية من الدفاع إلى الهجوم، وبرز مضيق هرمز كأهم ورقة في سياق هذا التحوّل، وقد أعطت حالة الاضطراب التي تنتاب النظام الدولي، والمنافسة المتصاعـــدة بين القوى الكبرى، وتقاطع المصالح بين القوى المتنافســـة في الشـــرق الأوســـط، والكلفة الجماعية الكبيـــرة لإغلاق المضيق، هذه الورقة مزيـــدًا من الزخم والتأثير. ومع أن إيران قد حققت مكتســـبات مهمة من خلال التحكم في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، ربما في مقدمتها حيازة أداة ردع أنقذت النظام من حرب كانت تستهدف بقاءه، وامتلاك ورقة مساومة مؤثرة على طاولة المفاوضات، يمكن من خلالها تخفيف حدة الموقف الأمريكي، والوصول إلى اتفاق يحفـــظ للنظام وجهه وبقاءه، مع ذلك فإن إيـــران قد لا يمكنها القفز على التعقيدات القانونية، وفرض واقع جديد بشـــأن المضيق في المستقبل، وتحويله إلى أصل إيراني مستدام؛ وذلك نظرًا للتفاوت في موازين القوة مع الولايات المتحدة، التي تنظر إلى حرية الملاحـــة في المضيق كقضية تؤكد مكانتها الدولية، وينظر إليها ترامب بصفة خاصة على أنها مؤثرة على مستقبله السياسي، فضلًا عن العواقب التي قـــد تواجهها إيران بالإصرار على فرض واقـــع جديد يخالف القواعد الدولية المســـتقرة، ويضر بالاقتصاد العالمي ومصالح العديـــد من الفاعلين الدوليين

والإقليميين، بما في ذلك دول الخليج، التي لن تقبل هذا الوضع، وكذلك حلفاء إيران الذين يتضررون من إغلاق المضيق أمام حركة التجارة الدولية، وفي مقدمتهم الصين، خصوصًا بعدما ظهر مدى تأثير إغلاق المضيق على الأمن والاقتصاد العالمي، واحتمال تكرار ذلك في المستقبل.

المراجع والمصادر

(1) كوروش احمدى، رژيم حقوقى تنگه هرمز، موقع صحيفة دنياي اقتصاد، (29 /1405/01هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 19 أبريل 2026م، https://bit.ly/4tuOX3e

(2) المرو العابر: عرّفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لســـنة 1982م المرور العابر بأنه: ممارسة حرية الملاحة والتحليق لغرض واحد، هو العبور المتواصل السريع في المضيق بين رقعة من البحار العالية أو منطقة اقتصادية خالصة، ورقعة أخرى من البحار العالية أو منطقة اقتصادية خالصة. ويشـــتمل حق المرور العابر في إطاره على حق الطائرات في التحليق عبـــر المضائق، وهو أمر لا يدخل في نطـــاق حق المرور البريء في المياه الإقليمية وفي المضايق غير الخاضعة لنظام المرور العابر. ولا تلتزم الغواصات أثناء ممارســـتها لحق المرور العابر لأن تطفو فوق الماء رافعة أعلامها وهو أمر ملزم لها أثناء ممارســـتها لحق المرور البريء. ويجب على السفينة أو الطائرة في حالة المرور العابر مراعاة المضي دون تأخير عبر المضيق أو فوقه، والامتناع عن أي تهديد باســـتعمال القوة، أو اســـتعمالها ضد سيادة الدولة المحاذية للمضيق أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، والالتزام بالأنظمة والإجراءات والممارسات المقبولة بصورة عامة، والمتصلة بالسلامة في البحر سواء الخاصة بمنع التصادم في البحر أو بمنع التلوث الناجم عن السفن.

(3) Tammy Caner, Pnina Sharvit Baruch, The Strait of Hormuz as a Key Theater of War—The Legal Dimension, (March 29, 2026), accessed: April 19, 2026, https://tinyurl.com/22pwde4p

(4) هند محيسن المالكي، نظام المرور العابر في مضيق هرمز على ضوء أحكام القانون الدولي العام للبحار، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ملف 2، عدد 4، أكتوبر 2023م)، ص ص 463–453.

(5) كوروش احمدى، رژيم حقوقى تنگه هرمز، مرجع سابق.

(6) صحيفة دنيا اقتصاد، هل تســـتطيع إيران تحصيل رســـوم عبور من مضيق هرمز في وقت السلم؟ إذا اتُخذت قرارات خاطئة اليوم، فسوف تُغرق البلاد في أزمة لسنوات عُمان تعارض تحصيل رســـوم العبور، (30/ 01/ 1405هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/22hwf9y7

(7) العربية نت، مضيق هرمز.. لماذا يُعد أهم شريان ملاحي وتجاري في العالم؟، (05 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 19 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/23u5829q

(8) حسين إبيش، السِجال حول الدور العسكري الأمريكي في الخليج، (31 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، معهد دول الخليج العربي، https://tinyurl.com/23k9b5s7

(9) Phillip Brown (et al), Iran Conflict and the Strait of Hormuz: Impacts on Oil, Gas, and Other Commodities, congress.gov, (Nov 03, 2026), accessed Apr 19. 2026, https://tinyurl.com/2ajhq67u

(10) الجزيـــرة، مضيق هرمز يضع الصين أمام معادلة صعبة.. فهل تراهن على الدبلوماســـية؟، (14 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 19 أبريل 2026م) https://tinyurl.com/27lqjsjr،

(11) المرور البريء: حـــددت المادة (18) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لســـنة 1982م معنى المرور البريء: بأن المرور يعني الملاحـــة خلال البحر الإقليمي؛ لغرض اجتياز هذا البحر دون دخول المياه الداخلية أو التوقف في مرســـى أو في مرفق مينائي يقع خارج المياه الداخلية، أو التوجه إلى المياه الداخلية أو منها، أو التوقف في أحد هذه المراسي أو المرافق المينائية أو مغادرته. ويكون المرور بريئًا مادام أنه لا يضر بسلم الدولة الشاطئية أو بحسن نظامها أو بأمنها. وعناصر البراءة ثلاثة هي: عدم الإضرار بالسلم، وعدم الإضرار بحسن النظام، وعدم الإضرار بأمن الدولة الشاطئية، وهي أمور يترك تقديرها لسلطات الدولة الشاطئية.

(12) الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مادة 17 ،18، 19. https://tinyurl.com/2a9knxk8

(13) مسعود الزاهد، هل تغلق إيران مضيق هرمز ردًا على تصفير تصدير نفطها؟، العربية نت، (20 مايو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 15 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/22m98lyk

(14) Stephen N R, Hormuz, not nukes, now defines Iran's deterrence strategy, gulf news, (April 19, 2026), accessed: Apr 20, 2026, https://tinyurl.com/2colzvnz

(15) مسعود الزاهد، هل تغلق إيران مضيق هرمز ردًا على تصفير تصدير نفطها؟، مرجع سابق.

(16) أحمد طاهر، مضيق هرمز ... بين التهديدات الإيرانيـــة والمبادرات الدولية، موقع المجلة، (10 فبراير 2020م)، تاريخ الاطلاع: 23 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/299246un

(17) Noraini Zulkifli, , Mohd Ridzuan Md Ariffin, Iran and Oman Conflict in The Strait of Hormuz: The Potential for Cooperation, International Journal of Education and Humanities (IJEH), (Indonesia: Ilmu Inovasi Nusantara,vol. 3, issue 1, 2023), Pp 29–30.

(18) سي إن إن، مناورات بحرية بين إيران والصين وروسيا وسط تصاعد التوتر بالمنطقة، (01 فبراير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/27acougg

(19) Michael Young, Iran Rewrites Its War Strategy, (Mar 30, 2026), Carnegie endowment, accessed: Apr 22,2026, https://tinyurl.com/28hc38s7

(20) موقع آرتي عربي، الحرس الثوري الإيراني: هرمز مغلق تمامًا.. سنحرق أي سفينة تحاول العبور من المضيق وسنهاجم أنابيب النفط، (2 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 25 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/2debscbq

(21) SWI swissinfo.ch، مجتبى خامنئي يأمر بإبقاء مضيق هرمز مغلقًا فيما إمدادات النفط تشهد "أكبر اضطراب" في التاريخ، (13 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 14 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/2cdea4q4

(22) John Gambrell, Elena Picatoros, and Mike Corder, Netanyahu authorizes direct talks with Lebanon in potential boost to ceasefire efforts, The Associated Press, (April 10, 2026), accessed: Apr 14. 2026, https://tinyurl.com/2y253l8b

(23) YouTube، خطة إيران لغلق مضيق هرمز بأسلحة نوعية متطورة.. تعرف عليها، AlArabiya العربية، (13 مارس 2026م) تاريخ الاطلاع: 28 مارس 2026م، https://tinyurl.com/266jhhtl

(24) دنيای اقتصاد، ابعاد حقوقی تنش‌ها در تنگه هرمز، (31 /1405/01هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/26tkjrc2

(25) رويترز، إيران للأمم المتحدة: السماح للسفن "غير المعادية" بعبور مضيق هرمز، (24 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 ابريل 2025م، https://tinyurl.com/22e64l22

(26) العربية نت، خطة من 10 بنود قدمتها إيران لإنهاء النزاع وقبلها ترامب للتفاوض، (08 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 21 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/2yx759uv

(27) آرتي عربي، طهران.. رسوم عبور مضيق هرمز يجب دفعها بالريال الإيراني، (12 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 16 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/28jpxp8u

(28) صحيفة دنياي اقتصاد، تفاصيل خطة البرلمان لإدارة مضيق هرمز / من الرسوم الرقمية إلى السيطرة الكاملة على مرور السفن، (13/01/1405هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 23 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/28vuw4km

(29) الشرق نيوز، رموز سرية والدفع باليوان.. كيف تؤسس إيران نظامًا جديدًا لعبور مضيق هرمز؟، (04 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 23 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/26ct6rpa

(30) سي إن إن عربي، اجتماع بين إيران وسلطنة عُمان بشأن مرور السفن في مضيق هرمز، (05 ابريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/2yueatkb

(31) الأمم المتحدة، اجتماع في الجمعية العامة حول استخدام الفيتو ضد مشروع قرار بحريني بشأن مضيق هرمز، (16 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/26pbs3ph

(32) البيان، 40 دولة تؤكد ضرورة إظهار القوة والعزم لإعادة فتح «هرمز»، (2 أبريل 2024م)، تاريخ الاطلاع: 15 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/28q29ck6

(33) النهار العربي، مضيق هرمز يفجّر الخلاف... هل يتصدّع التحالف الأميركي-الأوروبي؟، (16 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 21 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/22ynutff

(34) الجزيرة نت، لماذا لم تغلق إيران "هرمز" من قبل للحصول على كل هذه المزايا؟، (8 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/22n6ohsf

(35) العربي الجديد، إيران وعُمان والسعودية تحقق مكاسب غير متوقعة من إغلاق مضيق هرمز، (06 ابريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 24 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/2yxkkwbv

(36) يورو نيوز، اتصالات فرنسية إيرانية الأولى بعد الحرب.. ماكرون لبزشكيان: "أوقفوا الضربات فورًا" وضمان الملاحة، (8 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/2cyx9p7t

(37) Júlia Ledur and Dylan Moriarty, How geography powers Iran's grip on the Strait of Hormuz, despite U.S. blockade, (April 14, 2026), accessed: Apr 20, 2026, https://tinyurl.com/2484kv4c

(38) Steven A. Cook, Where Do the Gulf States Go From Here?, foreign policy, (April 10, 2026), accessed: Apr 22, 2026, https://tinyurl.com/2xhd5zl9

(39) Bobby Ghosh, Tehran Can't Count on Hormuz, foreign policy, (April 13, 2026), accessed: Apr 22, 2026, https://tinyurl.com/29gywz34

(40) ميراي الجراح، اجتماع دولي في باريس: ماذا يبحث الأوروبيون؟، دويتشه فيله، (1 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/26lwlccb

(41) International Energy Agency, Oil Market Report, March 2026, (accessed: Apr 20. 2026), https://tinyurl.com/2cjrfsb3

(42) وكالة أخبار اليوم، من آسيا إلى أوروبا... هذه الدول لا تستطيع العيش بلا نفط الخليج، (1 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 21 أبريل 2026م، https://tinyurl.com/2ato8r5c

(43) ميراي الجراح، اجتماع دولي في باريس: ماذا يبحث الأوروبيون؟، مرجع سابق.

(44) موقع كيهان لندن، يتفاقم الركود الانكماشي في إيران؛ ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي إلى 6.1- بالمئة، (27/01/1405هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2026م، https://bit.ly/4tr9G8f